Document: EB 2010/99/R.4
Agenda: 6(a)(i)
Date: 10 March 2010
Distribution: Public
Original: English

A

IFAD

تمكين السكان الريفيين الفقراء
من التغلب على الفقر

تقرير رئيس لجنة التقييم عن دورتها الحادية والستين

المجلس التنفيذي – الدورة التاسعة والتسعون
روما، 21–22 أبريل/نيسان 2010

للاستعراض

مذكرة إلى أعضاء المجلس التنفيذي

هذه الوثيقة معروضة على المجلس التنفيذي للاستعراض.

وبغية الاستفادة على النحو الأمثل من الوقت المتاح لدورات المجلس التنفيذي، يرجى من ممثلي الدول الأعضاء التوجه بأسئلتهم المتعلقة بالجوانب التقنية الخاصة بهذه الوثيقة قبل انعقاد الدورة إلى:

Luciano Lavizzari
مدير مكتب التقييم
رقم الهاتف: 2274 5459 06 39+
البريد الإلكتروني: l.lavizzari@ifad.org

أما بالنسبة للاستفسارات المتعلقة بإرسال وثائق هذه الدورة فيرجى توجيهها إلى:

Deirdre McGrenra
الموظفة المسؤولة عن شؤون الهيئات الرئاسية
رقم الهاتف: 2374 5459 06 39+
البريد الإلكتروني: d.mcgrenra@ifad.org

تقرير رئيس لجنة التقييم عند دورتها الحادية والستين

1- يغطي هذا التقرير مداولات لجنة التقييم خلال دورتها الحادية والستين المنعقدة في 29 يناير/كانون الثاني 2010. وقد تضمن جدول أعمال الدورة أربعة بنود للنقاش، هي: (1) مسودة التقرير النهائي لاستعراض الأقران لمكتب التقييم ووظيفة التقييم في الصندوق؛ (2) استعراض جدول الأعمال المؤقت للجنة التقييم للعام 2010؛ (3) دعم مكتب التقييم لتنمية قدرات التقييم في البلدان الشريكة؛ (4) مسائل أخرى.

2- وقد حضر جميع أعضاء اللجنة هذه الدورة (البرازيل، كندا، مصر، الهند، إندونيسيا، آيرلندا، هولندا، نيجيريا، السويد). كما حضر الدورة مراقبون من بلجيكا، وغواتيمالا، وفرنسا، والمكسيك، وإسبانيا، وسويسرا، وتركيا، والمملكة المتحدة. وانضم إليها الدورة كل من نائب الرئيس المساعد للبرامج، دائرة إدارة البرامج؛ ومدير مكتب التقييم، وسكرتير الصندوق؛ وآخرون. كما انضم إلى الدورة رئيس فريق استعراض الأقران وعضو من أعضاء الفريق لمناقشة بند جدول الأعمال المتعلق باستعراض الأقران.[1]

ألف – استعراض الأقران لمكتب التقييم ومهام التقييم في الصندوق

3- قامت لجنة التقييم بتحليل مسودة تقرير فريق استعراض الأقران وتوصياته السبع المتضمنة. كما أحاطت اللجنة علما بالتوضيحات التي اقترحها المستعرضون على مسودة التقرير التي وزعت على الأعضاء.

4- وقد أقر جميع الأعضاء بجودة ودقة العمل المبذول في وضع التقرير، والذي كان مفيدا جدا. كما أحاطت اللجنة علما بالملاحظات التي قدمها كل من مكتب التقييم والإدارة. وتلا ذلك مناقشة مستفيضة للنتائج التي خلص إليها التقرير.

5- وكان هناك اتفاق بالإجماع على التزام كل من لجنة التقييم والإدارة بدعم استقلال مكتب التقييم ووظيفة التقييم. وأشار عدد من أعضاء اللجنة إلى التقرير الخاص بالتجديد السادس لموارد الصندوق (الوثيقة EB 2003/78/R.2) كأساس قانوني لاستقلالية مكتب التقييم. وبهذا الصدد، ينبغي تعديل المبادئ التوجيهية والأنظمة الأخرى، كما تقتضيه سياسات وقواعد وأنظمة الصندوق.

6- وقد تم التعبير عن اتفاق عريض على التوصيات السبع، وخصوصا فيما يتعلق بالقضايا التالية:

(أ) اقتراح أن يكون تعيين مدير مكتب التقييم لفترة واحدة مدتها ست سنوات؛

(ب) مدونة السلوك المقترحة لأعضاء المجلس التنفيذي، حيث يعتقد أن لجنة مراجعة الحسابات تقوم حاليا بمعالجة هذه القضية؛

(ج) الإبقاء على درجة – رتبة مدير مكتب التقييم؛

(د) أهمية السعي لتحقيق الكفاءة التكاليفية لكل من مكتب التقييم والصندوق.

[1] Bruce Murray، عضو فريق استعراض الأقران. و Pieter Stek رئيس فريق استعراض الأقران.

7- ويتوجب على المستشار العام مراجعة الأمور التي قد تتعارض مع الإطار القانوني الحالي، واقتراح حلول قانونية ملائمة لها، على أن يستكمل هذا العمل قبل استعراض المجلس للتقرير النهائي.

8- وتم التعبير عن آراء مختلفة فيما يتعلق، من بين جملة أمور، بالتالي:

(أ) الحاجة إلى تعيين نائب لرئيس لجنة التقييم؛

(ب) نقل بعض المسؤوليات من مكتب التقييم إلى دائرة إدارة البرامج (حلقات عمل أصحاب المصلحة) وإلى مكتب سكرتير الصندوق (الزيارات القطرية)؛

(ج) القضايا المتصلة بإدارة الموارد البشرية ودور كل من المجلس التنفيذي، ولجنة التقييم، ورئيس الصندوق، ومدير مكتب التقييم.

9- كان هناك اتفاق بالإجماع على ضرورة وضع خطة عمل على شكل خارطة طريق تحدد المساءلة، والأطر الزمنية، ومضامين الموارد بالنسبة لتنفيذ التوصيات الواردة في مسودة التقرير النهائي. ويتوجب إعداد ذلك من قبل المستعرضين الأقران وعرضه على لجنة التقييم في دورتها التي ستعقد في أبريل/نيسان لكي تقوم اللجنة برفع تقريرها بهذا الشأن إلى المجلس تبعا لذلك.

10- أيدت اللجنة فكرة تشكيل فريق عمل مع الإدارة ومكتب التقييم لمتابعة توصيات فريق استعراض الأقران.

باء – دعم مكتب التقييم لتنمية قدرات التقييم في البلدان الشريكة

11- ناقشت اللجنة الوثيقة التي تلخص نهج مكتب التقييم المقترح لدعم تنمية قدرات التقييم في البلدان الشريكة. وتمثل هذه الوثيقة نهجا حذرا يأخذ بالاعتبار الأولويات الإجمالية لمكتب التقييم والموارد المتاحة.

12- ورحب الأعضاء بالوثيقة مع الأخذ بعين الاعتبار الملاحظات الواردة على الموضوع ذاته في مسودة تقرير استعراض الأقران، أيد الأعضاء بشكل واسع النهج المقترح من قبل مكتب التقييم.

13- ودعت اللجنة مكتب التقييم إلى جعل التوصيات التي قدمها فريق استعراض الأقران الاتجاه السائد فيما يتعلق باستمرار أنشطة تنمية قدرات التقييم. ودعا الأعضاء مكتب التقييم بشكل خاص إلى اتخاذ نهج هيكلي، وإن يكن حذرا، تجاه تنمية قدرات التقييم. ويشمل هذا أيضا تطوير شراكات قوية مع المؤسسات المحلية وغيرها من المؤسسات ذات الاهتمام لهذا الغرض.

14- وبشأن قضية متصلة، رحبت اللجنة بتعهدات مكتب التقييم ودائرة إدارة البرامج بتطوير خطة مشتركة لتعزيز قدرات الرصد والتقييم في سياق البرامج والمشروعات التي يمولها الصندوق.

15- وأخيرا، ناقشت اللجنة أيضا إمكانية استخدام المنح بشكل انتقائي لدعم أنشطة بناء قدرات التقييم.

جيم – استعراض جدول الأعمال المؤقت للجنة التقييم للعام 2010

16- ناقشت اللجنة جدول أعمالها لعام 2010، آخذة في الاعتبار المعلومات الإضافية التي قدمها مكتب التقييم، ووافق الأعضاء على جدول الأعمال كما ورد في الملحق الأول من الوثيقة EC 2010/61/W.P.3، علما بأن بندين آخرين سيضافان إلى الدورة المزمعة في يوليو/تموز 2010. ويشمل هذان البندان: (1) مناقشة

الزيارة القطرية إلى موزامبيق؛ (2) استعراض خطة العمل الخاصة بتنفيذ توصيات استعراض الأقران لمكتب التقييم ووظيفة التقييم في الصندوق.

دال – مسائل أخرى

17- نظرت اللجنة في أربعة بنود تحت عنوان مسائل أخرى: (1) محاضر الدورة التاسعة والخمسين للجنة؛ (2) أفكار حول الزيارة القطرية إلى الهند عام 2009؛ (3) مسودة مذكرة المفاهيم الخاصة بالزيارة القطرية التي ستقوم بها لجنة التقييم إلى موزامبيق عام 2010؛ (4) التحديث الشفهي الذي يقدمة مكتب التقييم بشأن التقييم المؤسسي الجاري لجهود الصندوق في الترويج للمساواة بين الجنسين وتمكين النساء.

18- **محاضر الدورة التاسعة والخمسين للجنة.** نظرت اللجنة في التعديلات المدخلة على مسودة محاضر دورتها التاسعة والخمسين، كما وردت في الوثيقة EC/61/W.P.5، واعتمدت المحاضر وفقا لذلك.

19- **أفكار حول الزيارة القطرية للجنة إلى الهند عام 2009.** عبرت اللجنة عن تقديرها للحكومة الهندية، ومكتب التقييم، وشعبة آسيا والمحيط الهادي لتنظيم هذا الحدث.

20- تحدث رئيس اللجنة عن ثلاث قضايا رئيسية بشأن تقييم البرنامج القطري الذي يستحق دراسة وافية في برنامج الفرص الاستراتيجية القطرية للهند: (1) من الواضح أن الحضور القطري يحتاج إلى تعزيزه في بلد واسع كالهند، بما في ذلك ندب مدير البرنامج القطري، الأمر الذي طالبت به الحكومة في حلقة عمل تقييم البرنامج القطري التي عقدت في دلهي في ديسمبر/كانون الأول عام 2009؛ (2) على الصندوق أن يتابع انخراطه في تنمية السكان القبليين الذين يعيشون في مناطق تسودها النزاعات. وعلى مدى السنوات، اكتسب الصندوق ميزة نسبية وتخصصا في دعم السكان القبليين في الهند، ولهذا يتوجب على الصندوق أن يبني على خبرته في المستقبل؛ (3) وبما أن الهند من بلدان الدخل المتوسط وأن الموارد التي يمكن للصندوق تعبئتها من أجل البرنامج القطري محدودة نسبيا، فإن الصندوق يحتاج لتعزيز تركيزه على إدارة المعرفة، التي تتضمن الاستفادة من خبرات الصندوق ودروسه المستخلصة من بلدان أخرى ذات أهمية بالنسبة للهند، وتوثيق ونشر الخبرات المكتسبة من البرنامج القطري للهند من أجل فائدة الأنشطة التي يدعمها الصندوق في بلدان أخرى.

21- أبدى الأعضاء سلسلة من الملاحظات بشأن قضايا تتعلق بتنظيم حلقة عمل المائدة المستديرة الوطنية لتقييم البرنامج القطري الخاص بالهند، والزيارة الميدانية التي يتوجب النظر فيها عند التخطيط للمستقبل. وفيما يتعلق بحلقة العمل، تم التشديد على ضرورة التحديد المسبق لرؤساء ومقرري مناقشات مجموعات العمل. كما أوصت اللجنة أيضا بإيلاء عناية خاصة لعدد وخلفية المشاركين المدعوين إلى حلقة عمل تقييم البرنامج القطري.

22- وقد ساد شعور بضرورة إعلام أصحاب المصلحة الرئيسيين مسبقا باختصاصات اللجنة فيما يتعلق بالزيارات القطرية.

23- وطلبت اللجنة إبلاغها مسبقا بالميزانية العامة للزيارة القطرية. إذ سيسمح هذا للأعضاء بتكوين فهم أفضل للتكاليف المتكبدة في تنظيم الزيارة، واتخاذ القرارات بشأن الحدث وفقا لذلك.

24- شعر الأعضاء بضرورة بذل جهود إضافية لزيارة مناطق وأنشطة مختلفة يدعمها الصندوق في البلد، وتنظيم البرنامج بحيث يتم تجنب السفر ليلا. كما أنه يجب التفكير بعناية في مدة الزيارة الميدانية إلى مواقع المشروعات.

25- وأوصى الأعضاء بضرورة بذل الجهد لجعل المجموعة التي تقوم بزيارة ميدانية إلى المشروعات التي يمولها الصندوق صغيرة ما أمكن، والحد من عدد المشاركين من الصندوق. علاوة على ذلك، يجب توضيح عدد وأدوار المشاركين في الزيارة الميدانية مسبقا، بما في ذلك المشاركون من الإدارة، ومكتب التقييم، والاستشاريين، وموظفي الحضور القطري للصندوق. وأشارت اللجنة إلى أن الفائدة ستكون أكبر فيما لو نظمت الزيارة الميدانية إلى المشروعات التي يمولها الصندوق قبل حلقة عمل المائدة المستديرة الوطنية الخاصة بتقييم البرنامج القطري. كما تساءل الأعضاء أيضا حول ضرورة مشاركة مستشار تقييم البرنامج القطري في الجزء الميداني من الزيارة.

26- واقترحت اللجنة إعداد دليل للزيارات القطرية للجنة التقييم، يتضمن مجموعة من "الأوامر والنواهي" من أجل تسهيل الزيارات في المستقبل.

27- وسلط الأعضاء الضوء على أهمية تنظيم اجتماعات ثنائية بين اللجنة والفريق القطري للأمم المتحدة خلال الزيارات القطرية. وهذا مهم بوجه خاص بالنسبة للزيارة القادمة إلى موزامبيق في عام 2010، نظرا إلى أنها بلد رائد ضمن مبادرة "أمم متحدة واحدة".

28- وذكر بعض الأعضاء أنه في حال الموافقة على توصيات استعراض الأقران، كما وردت في مسودة التقرير، فإن الزيارات القطرية المستقبلية للجنة التقييم ستنظم من قبل مكتب سكرتير الصندوق.

29- واستعدادا للزيارة القطرية إلى موزامبيق في عام 2010، طلبت لجنة التقييم تنظيم دورة غير رسمية في نهاية فبراير/شباط أو أوائل مارس/ آذار. وسوف يسمح ذلك بمناقشة النهج العام وتفاصيله مع أعضاء اللجنة في وقت مبكر من العملية.

30- أوصت اللجنة بأن: (1) يشمل اليوم الثاني من حلقة عمل تقييم البرنامج القطري مناقشة حول صياغة برنامج جديد للفرص الاستراتيجية القطرية؛ (2) يتم وضع ورقة قضايا حلقة العمل وتقاسمها مع المشاركين قبل وقت كاف من الحدث.

31- **الزيارة القطرية إلى موزامبيق.** ناقشت اللجنة مسودة مذكرة المفاهيم الخاصة بالزيارة القطرية القادمة إلى موزامبيق. ولوحظ بأن لم يتم استلام الموافقة الرسمية للحكومة الموزامبيقية على التواريخ المقترحة لهذه الزيارة (24-28 مايو/أيار 2010).

32- وشدد الأعضاء مرة أخرى على أنه من المفيد مناقشة برنامج الفرص الاستراتيجية القطرية الجديد لموزامبيق بعد استكمال حلقة عمل المائدة المستديرة الوطنية المزمعة لتقييم البرنامج القطري في موزامبيق.

33- وفيما يتعلق بالزيارة الميدانية للمشروعات التي يمولها الصندوق في موزامبيق، اقترحت شعبة أفريقيا الشرقية والجنوبية القيام بزيارة إلى إقليم نامبولا. مما من شأنه أن يوفر للجنة فرصة جيدة لرؤية شريحة متنوعة من أنشطة البرامج على أرض الواقع، إضافة إلى أن ذلك أكثر ملاءمة من وجهة النظر

اللوجستية. وبناء على اقتراح من دائرة إدارة البرامج، طلبت اللجنة وضع خيارين للزيارة الميدانية إلى نامبولا للنظر فيهما.

34- وأشارت اللجنة إلى أن الزيارة القطرية إلى موزامبيق ستكون زيارة انتقالية. فكما ذكر في الفقرة 28 أعلاه، من المتوقع أن يأخذ مكتب سكرتير الصندوق زمام القيادة في تنظيم الزيارات القطرية للجنة التقييم في المستقبل في حال اعتماد المجلس التنفيذي للتوصية ذات الصلة في مسودة تقرير استعراض الأقران لمكتب التقييم في أبريل/نيسان 2010. لذلك يجب إشراك مكتب سكرتير الصندوق في تنظيم الحدث.

35- وطالب الأعضاء مكتب التقييم بتحسين مذكرة المفاهيم استنادا إلى معلوماتهم المرتجعة، والتي يجب أن تشمل ميزانية تقديرية للزيارة القطرية ولائحة مقترحة بأسماء المشاركين من إدارة الصندوق ومكتب التقييم. كما طلبوا تنظيم اجتماع إحاطة من قبل مكتب التقييم بشأن الزيارة القطرية إلى موزامبيق في 2010 بحلول نهاية فبراير/شباط أو أوائل مارس/آذار كما ذكر في الفقرة 29 أعلاه.

36- وأخيرا كرر الأعضاء طلبهم بوضع دليل في أسرع وقت ممكن للزيارات القطرية التي تقوم بها اللجنة في المستقبل.

37- **تحديث عن التقييم بشأن التمايز بين الجنسين.** وكما طلبت اللجنة، قدم مكتب التقييم ملخصا شفهيا عن تنفيذ التقييم المؤسسي لجهود الصندوق للترويج للمساواة بين الجنسين وتمكين النساء في عمليات الصندوق. وقد سلط مكتب التقييم الضوء على بدايات وأهداف التقييم والخطوات التالية. وبهذا الصدد، أحاط مكتب التقييم اللجنة علما بأنه قد تمت مناقشة مسودة ورقة نهج الاستعراض مع أعضاء شراكة التعلم الأساسي للتقييم في 22 يناير/كانون الثاني 2010.

38- كما أحاط مكتب التقييم اللجنة علما بأنه قد عين السيدة Rieky Stuart قائدة لفريق الخبراء الاستشاريين. وكانت السيدة Stuart قد قامت بعمليات تقييم بشأن الموضوع ذاته في الوكالة الكندية للتنمية الدولية والوكالة السويسرية للتنمية والتعاون في السنوات الأخيرة، وهي حاليا المستشارة الرئيسية لفريق مهام مجموعة الأمم المتحدة المعنية بالتقييم بشأن التمايز بين الجنسين وحقوق الإنسان. وسوف يستكمل التقييم المؤسسي الخاص بالتمايز بين الجنسين ويكون جاهزا للمناقشة من قبل لجنة التقييم والمجلس التنفيذي بحلول نهاية عام 2010.